

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: مقارنة في الأدوار والانعكاسات

Private Military and Security Companies: An Approach to Roles and Implications

أحلام عابد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، a.abed@univ-setif2.dz

تاريخ قبول المقال: 18-11-2025

تاريخ إرسال المقال: 02-08-2025

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى الكشف عن الأبعاد السياسية لظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، من خلال دراسة مسار **خصوصية الأمن العسكري** الذي برز مجددا بعد الحرب الباردة، في سياق التحولات التي شهدتها النظام الدولي وتراجع دور الدولة التقليدية في احتكار العنف المشروع، إذ يركز على تحليل أسباب نشأة هذه الشركات وانتشارها، واستكشاف أدوارها المتعددة في النزاعات المسلحة، لا سيما في الدول التي تعاني من هشاشة داخلية أو توترات إقليمية، كما يسلط الضوء على الآثار السياسية والأمنية المترتبة على تصاعد الاعتماد عليها، سواء على مستوى السيادة الوطنية، أو إعادة تشكيل طبيعة الفاعلين في العلاقات الدولية، وتوصل المقال إلى نتيجة رئيسية مفادها أن هذه الشركات تحولت إلى فاعل غير دولتي مؤثر في بنية النظام الدولي، بما يفرض تحديات جديدة على مفاهيم السيادة، والمحاسبة، والأمن الجماعي.

الكلمات المفتاحية: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ خصوصية الأمن؛ الحرب؛ الأدوار؛ الانعكاسات.

Abstract:

This article aims to explore the political dimensions of the phenomenon of private military and security companies (PMSCs), by examining the trajectory of military security privatization, which re-emerged after the Cold War in the context of transformations in the international system and the decline of the traditional state's monopoly over legitimate violence. The study focuses on analyzing the reasons behind the emergence and spread of these companies, and on exploring their multiple roles in armed conflicts, particularly in countries experiencing internal fragility or regional tensions. It also highlights the political and security implications of the growing reliance on such actors, both at the level of national sovereignty and in reshaping the nature of actors in international relations. The article concludes that PMSCs have become influential non-state actors in the structure of the international system, posing new challenges to concepts of sovereignty, accountability, and collective security.

Key words: Private military and security companies; privatization of security; the war; roles; Reflections.

مقدمة:

عرفت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، كظاهرة قديمة بشكل ونمط جديد، إذ ارتبطت تاريخياً بمفهوم المرتزقة، التي عرفت معظم الإمبراطوريات والدول الاستعمارية إلى غاية الحرب العالمية الثانية، ومع تطور النظام الدولي وخصوصاً خلال فترة الحرب الباردة، بدأت هذه الظاهرة تتبلور في سياق أكثر تنظيماً، ضمن وظائف ترتبط بالمجالين الأمني والعسكري.

ومع نهاية الحرب الباردة، شهد النظام الدولي تحولات عميقة، تجسدت في تصاعد دور الفواعل من غير الدول، وفي مقدمتها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، التي باتت تحظى بطلب متزايد من قبل الدول والمنظمات الدولية للاستعانة بخدماتها العسكرية والأمنية، فكان لهذا الظهور انعكاس على الاستقرار الدولي وبشكل مباشر على مفهومي السلم والأمن الدوليين.

وقد أسهمت عدة عوامل في تعاظم دور هذه الشركات، أبرزها تنامي الحاجة للأمن والدفاع، في ظل تصاعد ظواهر الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة، إلى جانب انسحاب الدول من بعض وظائفها السيادية التقليدية. إلا أن هذا التحول نحو **خصخصة الأمن** لم يلقَ قبولاً واسعاً في أوساط الفقه الدولي، لما ينطوي عليه من تداعيات سلبية على العلاقات الدولية، وتهديدات محتملة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يخص احترام حقوق الإنسان.

ولا شك أن بروز هذه الشركات كفاعل دولي مؤثر في مشهد العلاقات الدولية ومحفز على الصراعات الدولية، وبدأ بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت أكثر تنظيماً واستخداماً في إدارة النزاعات المسلحة، بل وتوظف أحياناً من قبل حكومات ضد خصومها السياسيين، وتعد القارة الإفريقية من أبرز الساحات التي تجلت فيها أدوار هذه الشركات، سواء في النزاعات الأهلية أو التدخلات العسكرية الإقليمية.

بناءً على ما سبق، تتمحور هذه الدراسة حول محاولة فهم الجانب السياسي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، من خلال تحليل أسباب نشأتها، طبيعة أدوارها، والانعكاسات المترتبة على توسع استخداماتها، مع التركيز على موقعها كفاعل جديد في صناعة الأمن وخصخصته.

ومن هنا ينبثق السؤال الإشكالي المركزي: **كيف يمكن فهم مظاهر تطور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في سياق خصخصة الأمن، وما الآثار السياسية والأمنية المترتبة على ذلك؟**

ونخرج من هذا السؤال بمجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

1- ما هي أبرز الأسباب الدافعة لظهور وتطور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؟

2- ما هي أهم أدوارها ومهامها ومجالاتها في إطار عمليات حفظ السلام؟

3- فيما تتمثل الانعكاسات السياسية والأمنية للجوء إلى خدمات هذه الشركات على أمن واستقرار وسيادة الدول؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية، تطرح الفرضية المركزية التالية: "إن الأسباب التي دفعت إلى ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، قد أسهت في تعزيز أدوارها، ما أدى إلى آثار سلبية على واقع العلاقات الدولية، خاصة من حيث تقويض سيادة الدول".

من أجل البرهنة على صحة الفرضية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لما له علاقة بموضوع الدراسة، لقدرة على رصد تطور هذه الشركات منذ نشأتها، وتحليل أدوارها وتوسعها في إدارة النزاعات، فضلاً عن تفسير آثارها وانعكاساتها.

وحرصاً على ذلك، فإن الدراسة تهدف إلى توضيح تطور ظاهرة خصخصة الأمن العسكري، وعودة بروزها بعد الحرب الباردة، في إطار البحث في جانبها السياسي، وذلك بغية استنتاج الآثار المترتبة عن اللجوء لتلك الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة.

تكمن أهميتها، في معالجتها لقضية معاصرة، تثير جدلاً متزايداً، خاصة في ظل تزايد الطلب الكبير على هذه الشركات، في العديد من دول العالم النامي التي تشهد نزاعات داخلية وإقليمية، ما يستوجب فهم أبعاد الظاهرة وتداعياتها على الأمن والاستقرار الداخلي والدولي.

المبحث الأول: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: نقاشات معرفية حول أسباب ظهورها

إن الأهمية المتزايدة لهذه الشركات، ودورها المتنامي برز خاصة في القارة الأفريقية، ما نتج عنه وجود العديد من البحوث والدراسات الأكاديمية حول شكل نشاطها، وقدمت لها العديد من التعريفات في إطار الخصخصة، وهو ما سنتناوله مطالب هذا المبحث من حيث التعريف والنشأة والتطور.

المطلب الأول: تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأهم خصائصها:

تعددت التعريفات والمسميات التي تطلق على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة Private Military and Security Companies – PMSCs، مثل: شركات تجنيد وتأجير المرتزقة، أو شركات مرتزقة، أو المرتزقة، وبقي هذا المصطلح ملازماً لها لفترة عدم وجود إطار مؤسسي ينظمها، لكن بعد ظهور شركات متمن تقديم الخدمات العسكرية والأمنية، أطلق عليها الشركات العسكرية الخاصة، وتارة الشركات الأمنية الخاصة، أو شركات الحماية الأمنية، أو المقاولون، أو المتعاقدون المدنيون، أو شركات الأمن والحماية. في هذا الإطار، يرى البعض ضرورة التفرقة بينها وبين المرتزقة، وهو ما جاء توضيحه في الجدول:

جدول 1: الفرق بين بين المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة

المرتزقة Mercenaries	الصفات Characteristics	الشركات العسكرية والأمنية الخاصة Private Military Companies
العمل في الخفاء	الإعلان Publicity	عرض خدماتها على العلن (الإشهار)
مجموعة صغيرة من الأفراد.	الهيكل التنظيمي Form of organisation	لديها تأسيس، مجموعات تجارية، ولها شخصية قانونية.
عمال أجانب، إرهابيين، مجرمين سابقين.	الأعضاء Members	مجندين سابقين في جيوش وطنية متعدد الجنسيات.
تصاعدي	شكل من خصخصة العنف Form of violence privatisation	من أعلى إلى أسفل
يجند المرتزقة للعمل فورا.	العمل Activity	تقدم لموظفيها التدريب على القتال والجوسسة واللوجستيك والدعم العسكري.
المقابل المادي النقدي، السوق السوداء.	شروط التعيين/التوظيف Condition of hiring	تتعامل من خلال عقود.

Source: JÁNOS KÁLMÁN, "Mercenaries Reloaded? Applicability of the Notion of 'Mercenaries' in Relation to Private Military Companies and their Employees", Acta Juridica Hungarica, 54, N 4, Budapest, Budapest, December 2013, P. 375.

يمكننا استعراض التعاريف الأكثر شيوعا لمفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، كما يلي¹:

-وثيقة مونترو 2008 Montreux: "كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و/ أو أمنية"، وتشمل بصورة خاصة الحراسة المسلحة، وحماية الأفراد والممتلكات مثل القوافل والبنائيات والأماكن الأخرى؛ وصيانة أنظمة التسلح، حجز المساحين؛ وتقديم الاستشارة وتدريب القوات المحلية وموظفي الأمن المحليين".

-مركز جنيف حول الرقابة الديمقراطية: "شركات توفر خدمات متخصصة متعلقة بالحرب والنزاع، العمليات القتالية، التخطيط الاستراتيجي، جمع المعلومات، الدعم الميداني واللوجستي، التدريب، التمويل والصيانة".

¹ - محمد جلول زعادي، "اللجوء للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إطار عمليات حفظ السلام الأممية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م. 10، ع. 3، ص. 324.

بروكز/Brooks: "الشركات التي تقدم خدمات أكثر فعالية، مثل التدريب العسكري أو العمليات العسكرية الهجومية لكل من الدول أو المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة"، في حين عرفها سينغر/Singer، بأنها: "عبارة عن شركات تجارية متخصصة في تقديم خدمات مهنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحرب، وتمثل تطوراً لممارسة قديمة تدعى المرتزقة أو (كلاب الحرب)، ويمكن لهذه الهيئات الاعتبارية أن تقدم مجموعة واسعة من الخدمات، كتوفير المهارات العسكرية، وإجراء عمليات قتالية تكتيكية، والتخطيط الاستراتيجي، والاستخبارات، والعمليات، والدعم اللوجستي، وتدريب القوات، والمساعدة التقنية... إلخ"¹.

- "هي مؤسسات تجارية تقدم خدمات مثل الحماية، التدريب، الاستخبارات، أو دعم أنشطة عسكرية، عبر عقود رسمية مع دول أو منظمات أو جهات فاعلة غير رسمية"².

يتضح مما سبق، بأن هذه التعاريف، جاءت للتركيز على وظائف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ووصف الأفراد العاملين بها، ومنشئها القانوني، حيث لا يوجد اتفاق حول تسميتها بين الشركات العسكرية الخاصة والشركات الأمنية الخاصة، على اعتبار أن الأولى تقدم خدمات عسكرية، والثانية تشمل أعمال خدماتية كالحراسة والتدريب، وغيرها، لكن أغلبها تعتبرها ذات طبيعة واحدة.

بالرغم من هذا الاختلاف، إلا أنها تتفق على أن مفهوم الشركات، يتميز بمجموعة من الخصائص، مقارنة عن باقي التنظيمات في المجال الأمني والعسكري، والمتمثلة في³:

- الطابع التجاري: لصلتها بالمجال الاقتصادي والخدماتي، وهدفها الربحي.
- الاحترافية، والوحشية والانضباط العالي لعناصرها: لأن عملها يكون في القطاعين العسكري والأمني، وهي من سمات الجيوش النظامية الوطنية، والأجهزة الأمنية الوطنية.
- العمل خارج دولة المنشأ: من خلال مشاركة مباشرة أو غير مباشرة في العمليات العسكرية للدولة التي نشأت وفقاً لقوانينها، أو التدخل من أجل إبرام عقود توريد الخدمة مع الدول الأخرى.
- غياب القيود والمعايير المهنية: لا تلتزم بأي قيود، سوى التي تقبلتها طواعية.

¹ - طيب بلخير، "المركز القانوني لأفراد الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع.7، ديسمبر 2016، ص. 172.

² - Junio Valerio Palomba , « Private Military & Security Companies and the Pursuit of Legitimacy » 2-10-2009, E-International Relations : <http://bit.ly/478q8Sw>

³ - ياسين طالب، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية"، حوليات جامعة الجزائر 1، ع.32، ج.4، ديسمبر 2018، ص.ص. 44-45.

-الملكية الخاصة: لأنها مملوكة للأفراد وليس للحكومات أو الدول، لذا فهي خاصة تنشأ لحساب الأفراد المؤسسين لها، وهو ما يميزها عن باقي الشركات في هيكلها التنظيمي، وحتى أن أرباحها تصب لمالكها. بناء عليه، يتضح بأن مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مع مفاهيم أهمها¹:

-**خصخصة الأمن Security Privatization**: يقصد بها انتقال الدولة لوظائفها الأمنية إلى القطاع الخاص ضمن منطق "الدولة الرشيقة"، في ظل تحولات النيوليبرالية التي عطلت حصرية الدولة على استخدام القوة الشرعية.

-**السيادة Sovereignty**: تفهم في هذا السياق في مستويين:

-السيادة التقليدية؛ يكون الدولة الفاعل الوحيد للشرطة والعنف المشروع.

-السيادة المهددة؛ في مواجهة توسع الفواعل غير الدولية -PMSCs- لتتدخل في وظائف كانت حكرًا على الدولة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

ترجع جذور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، أو ما يعرف بظاهرة الارتزاق إلى عقود قديمة من التاريخ، عرفت مختلف الشعوب والعصور، حيث كان يستعان بها في الحروب، ومن أهم تلك المحطات: -**العصر القديم**: استعانت بها الرومان في المشاركة في الحروب وتوسيع رقعتهم الجغرافية لإمبراطوريتها. -**العصور الوسطى**: في حرب المئة عام، كانت ممثلة بين فرنسا وإنجلترا، كما عرفت الإمبراطورية الإيطالية في السنوات (1337-1453) شكلاً جديداً ومنظماً من المرتزقة يعرف باسم Les Condoieri، ويتم الارتباط بالدولة عبر عقود قانونية مع ميزانية لتجنيد الرجال للقتال، فقد سادت خلال هذه الفترة، ظاهرة المرتزقة، وهو أشخاص كانت تستعين بهم الدول في حروبها في عصور سادت فيها الفوضى والقوة، خاصة في العصور الوسطى -الباباوات والملوك والدول والمدن والأسر الثرية، وغيرها-، وهو صراع على السيادة التي كان كل طرف يدعي حق امتلاكها.

-**العصر الحديث**: ممثلاً في حارس عامل لدى البابا في دولة الفاتيكان، وهو عبارة عن كتيبة من المرتزقة السويسريين كلفتهم الكنيسة عام 1506 بحماية البابا، كما كان للإمبراطوريات التوسعية، خاصة البريطانية، دور كبير في ظهور الشركات الخاصة، أين تأسست الهند الشرقية الانجليزية الشهيرة عام 1601.

¹ - Palomba, OpCit.

-العصر المعاصر: استمرت هذه الظاهرة في التطور، إلى أن تم استخدامها لقمع حركات التحرر في دول العالم الثالث، لا سيما في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. ولا يفوتنا أن ننوه، أن الاستعمار الغربي ترك لدول العالم العربي والإسلامي في أفريقيا وآسيا ظاهرة المرتزقة، كما ساعد على انتشار هذه الظاهرة، الصراع بين القوى الدولية على ثروات العالم الإسلامي مع غياب وعجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين. يعد تاريخ ظهورها الحقيقي بعد الثورة الفرنسية 1789، أين أنشئت أول شركة من طرف عضو سابق في الفرقة البريطانية الخاصة جيم جونسون/Jim Jones (1978-1931) وكان زبائنه في البداية من الشخصيات السياسية والتجارية، وكانت تعمل على توفير الحماية وتدريب الحراسات الخاصة¹. كما أدى التنافس بين الشركات الخاصة إلى الانتقال بعملها من الحماية الأمنية الخاصة إلى المشاركة في النزاعات والحروب، وهو ما حدث في انجولا وزائير، ثم انتقلت الفكرة إلى أمريكا وبدأوا في تأسيس شركات أمن خاصة، أهمها شركة كي بي آر KBR المملوكة من طرف شركة هليبرتون Halliburto في 1962، ثم نوعت نشاطها 1980، وتطور هذا السوق وتلك التجارة من خلال إقامة علاقات بأجهزة المخابرات البريطانية والأميركية ووزارة الدفاع الأميركية².

يتضح بأنه من الصعوبة الحسم ببداية نشأة وظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ككيانات تجارية لها وضع قانوني تمارس من خلاله نشاطها الخاص في المجال العام، ذلك أن البعض يرجعها إلى عام 1949، وتحديدًا عقب الحرب العالمية الثانية، عندما تأسست شركة داين كورب انترناشيونال Dyn Corp، من قبل المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية، وكان نشاطها هو توفير أفراد يملكون خبرات فنية في مجال صيانة الطائرات العسكرية، بينما يرجعها البعض الآخر إلى الستينيات، عندما قام أنشأ الكولونيل الانجليزي ديفيد ستيرلينغ David Stirling بتأسيس شركة ووتش غارد انترناشيونال/Watch Guard International عام 1967، التي اعتمدت على توظيف أفراد سابقين من القوات الجوية الخاصة للقيام بتدريب عسكري لأفراد قوات دول أجنبية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا³.

¹ - علي حمزة عسل الحفاجي، "التنظيم القانوني للمسؤولية الجنائية للشركات الأمنية الخاصة في العراق: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة بابل للعلوم السياسية، م.22، ع.6، 2014، ص. 1255.

² - ألكسندر كوكبرن، وجيفري سانت كليلر، التحالف الأسود وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات والصحافة، ترجمة: أحمد محمود، ط1، ع.446، المشروع القومي للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة، 2002.

³ - طالب، مرجع سابق، ص. 42.

ولا مناص من القول، أن اللاعبين الأساسيين خلال هذه الفترة في سوق الشركات الأمن الخاصة، هي الشركات الأمريكية الكبرى: شركة كي بي آر KBR، وبلاك ووتر BLACKWATER، وداين كورب انترناشيونال Dyn Corp International، خاصة في حرب الخليج الأولى في 1991¹، والعراق في 2003، وغيرها، حيث تطورت هذه الشركات، ونشأت شركات عسكرية (قطاع خاص) في الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وإسرائيل وجنوب أفريقيا، وغيرهم من الدول، تقدم خدماتها لمن يطلبها نظير المال، مثل قلب نظام حكم ما (إفريقيا)، أو حماية رئيس دولة، أو القيام بحرب صغيرة من الباطن ضد دولة مجاورة، وربما حماية آبار بترولية أو مناجم ماس².

مما لا شك فيه، أن بداية تأسيس الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تعود لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة اسهامات الحرب الباردة، بداية من توفير الحماية إلى الحرب بالوكالة، وتوفير الجيوش البديلة للقيام بالمهام التي لا ترغب جيوش الدول الكبرى الموجودة بمناطق الاضطراب في القيام بها، ومن بين أهم الشركات العاملة اليوم: البريطانية DSL، والأمريكية MPRI Wackenhut، والجنوب إفريقية Executive Outcomes، والإسرائيلية Levdan، وغيرها³.

مما يعني أن ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، برزت بوضوح بعد الحرب الباردة، حين نشأ سوق جديد للدفاع أصبحت فيه هذه الشركات مزودا أساسيا لأدوار كانت حكرًا على الدولة، وقد أدى التغير في التوازن الجيوسياسي، وتقلص الجيوش الوطنية، واعتماد نمط "الدولة الرشيق" الخاص بأيديولوجيا النيو ليبرالية إلى تسهيل انتقال هذه الوظائف إلى القطاع الخاص⁴.

فبعد الحرب الباردة، وبروز النظام العالمي الجديد والعولمة، ظهرت هذه الشركات، التي تخوض الحروب بالوكالة، تحت زعم أن القطاع الخاص إذا كان شريكا في الأرباح، فلا بد أن يكون شريكا في المخاطر، وأصبحت بذلك من سمات وآليات العولمة وفرض الهيمنة على المجتمع الدولي والنظام العالمي⁵.

¹ - رضوى عمار، خصخصة الأمن، تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، تاريخ النشر: 2015/06/23، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/41nj7tl>

² - أحمد أبو خير، مرجع سابق، ص. 125.

³ - Richard Banégas, « De la guerre au maintien de la paix le nouveau business mercenaire », *Critique Internationale*, n°1, 1998, P. 180.

⁴ - Wolfgang WODARG, « Private military and security firms and the erosion of the state monopoly on the use of force », Repport Doc. 11787, Parliamentry Assembly, Concil of Europe, 22-12-2008 : <http://bit.ly/4l5EoyV>

⁵ - مصطفى أحمد أبو الخير، استراتيجية فرض العولمة والآليات ووسائل الحماية، القاهرة، دار ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص.ص. 78-79.

وعليه، ورغم أصولها التاريخية المرتبطة بالمرتزقة فالأمر محسوب بشكل مختلف في العصر الحديث، إذ باتت هذه الشركات مؤسسات ذات شخصية تنظيمية ومهنية، وتظل نظم الأمم المتحدة تميزها عن المرتزقة من حيث العلاقة التعاقدية وطبيعة التزامها.

إن ظهورها المتنامي كان خلال التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، حيث بدأت الدول بطلب خدماتها، وأصبحت من المؤثرين على مسار العلاقات الدولية، وعرفت باسم الشركات الأمنية الخاصة (Private Security Firms)، وعملت الحكومة الأمريكية على إتاحة المجال أمامها، لأنها تمنحها فرصة شن حروب بدون الحاجة للحصول على موافقة من الكونجرس الأمريكي، وبدون علم وسائل الإعلام، وبعوائد مالية هائلة¹، وبرزت أساساً ابتداءً من الحرب على أفغانستان في 2001، والعراق في 2003، وليبيا في 2011.

بالرغم من الاختلاف حول تحديد تاريخ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إلا أن هناك اتفاقاً بأنها قد شهدت زخماً واسعاً في التسعينات عند انتهاء الحرب الباردة، معتمدة على مبدأ التخصص، بمعنى الاعتماد على القطاع الخاص في القطاعات الأمنية الأخرى، وتعرف بخصخصة الأمن، ولدى المؤسسات العسكرية بخصخصة الحرب، أي إسناد بعض الخدمات الأمنية والعسكرية لشركات خاصة، لهذا أخذت هذه الشركات دوراً قيادياً في توجيه مصالح الدول المتعلقة بتوفير الأمن والحماية، بأنها تعبير للمزاوجة بين القطاعين العام والخاص، إذ يوكل الأول للثاني بعض المهام التي تدخل في صميم عمله ليقوم بها².

تفسيرا لذلك، ينتشر اليوم في العالم عدد كبير من الشركات الأمنية والعسكرية العملاقة، التي تتخذ العديد من الدول مركزاً لنشاطها العملي، ومنها: شركة واسكارد جيرمان الألمانية، وديفيون إنترناشيونال أمريكا الجنوبية (بيرو)، وإكزكيتيف أوتكم الجنوب أفريقية، وساندلاين إنترناشيونال وآيجيس دافنس البريطانية، وشركات عربية صغيرة، مثل: فالكون وكير سرفيس وكوماندوز في مصر، وسكويرتي في لبنان، التي تتولى شؤون الحراسة والمرافقة لبعض الشخصيات والمرافق الخاصة³.

¹ - أحمد أبو الخير، "الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة"، مرجع سابق، ص. 126.

² - Robert Keohane, **After Hegemony, Cooperation and Discord in the World Political Economy**, Princeton University Press, 1984.PP,11-12.

³ - أحمد علو، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أذرع طويلة لمهام مختلفة"، مجلة الجيش: قسم دراسات وأبحاث، ع.

369 - آذار 2016، تاريخ الاطلاع: 2021/11/20، نقلاً عن الرابط: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/>

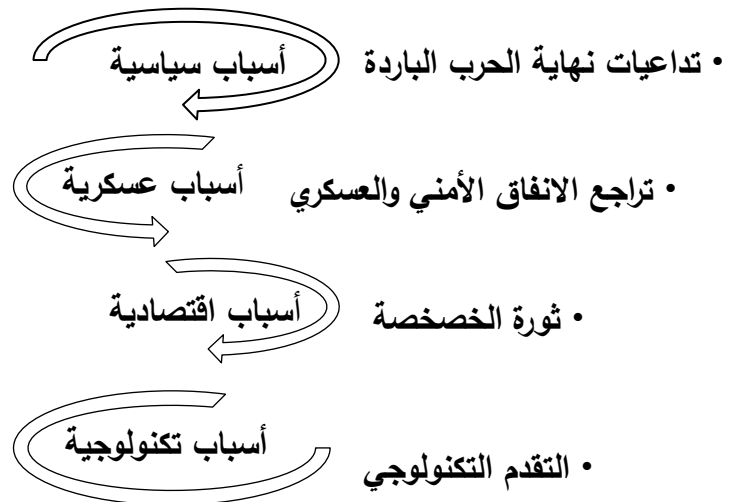
جدير بالذكر، أن أهم حوافز نشوء الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تعود إلى¹:

-خفض أعداد الجيوش النظامية في الدول بعد الحرب الباردة، أدى إلى تقليص الانفاق الأمني والعسكري؛

-ضعف الأمم المتحدة وإحجامها عن التدخل في مناطق النزاع؛

-رغبة الحكومات في التخفي عند ارتكاب جرائم حرب وراء هذه الشركات؛

فمع نهاية القرن العشرين، تزايدت عددها، وتمارس عملها في أوضاع النزاع المسلح، وتزايدت معها استعانة الدول بخدماتها، لعدة أسباب سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وتكنولوجية، والتي تبلورت نتيجة التقدم التكنولوجي، وسعي حكومات بعض الدول لتعزيز قدرات دفاعها بالتعاقد مع الشركات الخاصة، مثل التكنولوجيا التي قدمتها شركة Aerospatiale في فرنسا، وشركة Royce Rolls في المملكة المتحدة²، وهي أسباب مثلت الدافع وراء ظهورها، وتشغل في تكامل وظيفي فيما بينها، كما هو موضح في المخطط:



المبحث الثاني: أدوار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: المهام وطرق العمل والمجالات

بناء على ما سبق، اتضح لنا أن أدوار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ارتبطت أساساً بالتغيرات التي تبعها الحرب الباردة، وكانت وراء زيادة انتشارها العالمي، من تراجع في الانفاق العسكري، وصعود الخصخصة، والتقدم التكنولوجي، ومثلت بذلك الدافع الحقيقي لوجودها، هذا من زاوية.

¹ - خديجة عرسان، "الشركات الأمنية في ضوء القانون الدولي الإنساني"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م. 28، ع. 1، 2012، ص 490.

² - عمار، مرجع سابق.

ومن زاوية أخرى، وقبل الخوض في استعراض أدوار هذه الشركات، كان لزاما الإشارة إلى أن نطاق عملها يتحدد وفق تشريعات دولة المنشأة، التي أنشأت على أراضيها أو تعمل فيها، إذ لا بد من أن تمارس المراقبة والإشراف في إنشاء نظام لمنحها تراخيص، تُنظّم القواعد الضابطة لسلوكها، وتشمل إطار عمل وطني تنظيمي لعناصر أساسية هي: حظر أنشطة معينة كالاشتراك المباشر في العمليات العدائية مثلا، ما لم تكن الشركة مدمجة في القوات المسلحة، وفرض حصول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على تراخيص لممارسة نشاطها، استنادا إلى الالتزام بمعايير معينة، منها تلبية الشروط الآتية: تدريب موظفيها في مجال القانون الدولي الإنساني، واعتماد إجراءات عمل موحدة، وقواعد اشتباك تحترم القانون الدولي الإنساني، واعتماد إجراءات تأديبية ملائمة، والحصول على تصريح لكل عقد من العقود وفقا لطبيعة الأنشطة المقترحة والوضع القائم في البلد الذي سوف تعمل فيه الشركة، وفرض عقوبات على العمل من دون الحصول على التصاريح اللازمة أو على انتهاك قواعدها، ويتعين إكمال هذا الإطار التنظيمي بنظام قابل للتنفيذ، يكفل مثل المتهمين بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أمام العدالة¹.

في هذا السياق، لم يرق سوى عدد قليل من الدول على سن تشريعات على أراضيها أو خارج حدودها، ونصت هذه القوانين على حماية أفراد تلك الشركات، فقد سنت كل من جنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية تشريعا ينظم إنشاء وعمل هذه الشركات، وتبنت كل منها أسلوبا مختلفا. بالإضافة، إلى إطلاق عدة مبادرات دولية بهدف توضيح معايير قانونية دولية تنظم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولا سيما لضمان امتثالها لمعايير السلوك التي يعكسها كل من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

بالرغم من هذا، إلا أنه يبقى التساؤل مطروحا حول: مدى التزامها بهذا التنظيم القانوني، على اعتبار أنها كيانات مستقلة في تعاملها، ما يجعلها دون ضوابط قانونية؟ انطلاقا من هذا، سنحاول توضيح أدوار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، المحكومة بدولة المنشأة، والمرتبطة ارتباطا وثيقا بأسباب نشأتها وظهورها، وذلك من حيث أبرز مهامها، وكذا أساليب وطرق عملها.

¹ - لقاء أبو عجيوب، آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، جنيف، 2014، ص. 49.

المطلب الأول: مهام الشركات العسكرية والأمنية: الدور الأمني

كانت مهام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بداية نشأتها، تقتصر على حراسة مداخل ومنافذ الشركات الخاصة الاستثمارية داخل الدولة، ولما كثرت وبدأت حلقات التنافس والمضاربة تتزايد بينها وبين أصحابها، عمد هؤلاء إلى حماية أنفسهم من منافسيهم، من خلال حارس شخصي/Bodygard، وكانت الحراسة الخاصة تقتصر على رجال الحكم من رؤساء، ووزراء، ومحافظين، وغيرهم، مثل شركة دان كوبر، التي كانت تحمي الرئيس الأفغاني السابق، حامد قرضاي، وكبار رجال الحكومة، مثل شركة بلاك ووتر، وتوفيرها الحماية للحاكم الأمريكي المدني السابق للعراق بول بريمر¹، ولكن في ظل العولمة انتقلت تلك الظاهرة إلى الصعيد الدولي، ومن حراسة أمنية شخصية أو عامة، إلى القيام بمهام القوات المسلحة الوطنية، وما لبثت أن تطورت إلى شركات تمارس نشاطها علنا في معظم دول العالم.

في ظل الثورة التقنية، باتت معظم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تولي أهمية قصوى لأمن المعلومات الخاص بها، وذلك بوضع المعايير التي تعمل على رفع كفاءة سياساتها للحفاظ عليها من عمليات الاختراق والتسلل غير الشرعي والهدم، فبالرغم من الجهود الضخمة في هذا المجال، إلا أن المخاطر التي تهدد أمن المعلومات قد زادت في الآونة الأخيرة، مما دفع معظم الشركات للبحث عن حلول تقنية تحميهم من خطر سرقة المعلومات الخاصة بها، وأصبح بذلك أمن المعلومات يحظى باهتمام كبير.

ومع تنامي عمل هذه الشركات بعد الحرب الباردة، فإلى جانب تقديم خدمات تدريب القوات، وتقديم الاستشارات العسكرية لقوات الجيش والشرطة في البلدان التي يعملون فيها، تقوم أيضا بعض الوظائف التي تنجزها أجهزتها الأمنية الخاصة بها، كتقديم الدعم اللوجستي للانتشار العسكري، وصيانة نظم الأسلحة وحماية المباني والمنشآت، وكذلك حماية الأشخاص وتدريب قوات الجيش والشرطة، وجمع المعلومات العسكرية وتحليلها واحتجاز واستجواب السجناء، وفي بعض الحالات المشاركة في القتال. بناء عليه، يمكننا الإشارة إلى أهم المهام التي تضطلع بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، كالآتي²:

–الأمن الشخصي Personnel Security.

¹ – بدر شافعي، "شركات الأمن الخاصة... الأسباب والوظائف والتداعيات"، تاريخ النشر: 2014/10/18، تاريخ

الاطلاع: 2021/11/20، نقلا عن الرابط: <http://bit.ly/3IVj2H4>

² – أحمد أبو الخير، "الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة، مرجع سابق، ص. 137.

- خدمات المرافقة Escort Services.

- توفير خدمات الاتصال والمواصلات.

- إدارة الأزمات وحالات الاختطاف Management .

-الاستشارات الأمنية وتقدير المخاطر. Risk Advisory Consulting and assessment، تفرز هذه الشركات لزيائنها من الدول والحكومات الاستشارات العسكرية وفنون التكتيك الحربي لقوات الجيش والشرطة في البلدان التي يعملون فيها¹، لما لها من قدرة هائلة على الابتكار والتطوير القصير المدى وبأقل تكلفة.

- تأمين المواقع والمنشآت والبعثات الدبلوماسية والشركات المدنية المنخرطة في إعادة الإعمار Site Security.

-توفير الحماية الإلكترونية ولقواعد البيانات. (أمن المعلومات)

-تطوير أنظمة الحماية والرقابة. (حماية مواقع والمنشآت الحيوية)

-الدعم اللوجستي والإسناد.

-مرافقة قوافل الإمدادات والأغذية سواء لجيوش الائتلاف أو للقطاع الخاص (التموين).

المطلب الثاني: أساليب وطرق عمل الشركات العسكرية والأمنية: الدور اللوجستي والعسكري

للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أساليبها الخاصة وقواعدها الداخلية، التي تحكم عملها لتحقيق هدفها، وهو تقديم أفضل الخدمات العسكرية والحماية الأمنية، باعتبارها شركات تجارية غايتها الأساسية الربح، لذا تستخدم أساليب وطرق تسويقية للترويج لسلعتها، ونُقاس قدرتها وكفاءتها بحجم وعدد القتلى من أفرادها، فكلما زاد عدد القتلى بين صفوفها زاد الطلب على خدماتها، لأن ذلك كفيل ببناء الثقة بها.

في هذا الإطار، تتخذ هذه الشركات عدة أساليب لنجاح عملها، والمتمثلة في الآتي²:

-التدريب، من خلال عقد دورات تدريب وإرشاد موظفيها، حول طرق التعامل مع الخطر.

-استخدام المواقع الإلكترونية للترويج لخدماتها ونشر ثقافة القتل والعنف.

-دفع مبالغ ضخمة مقابل الحصول على المعلومات الأمنية والاستخباراتية.

-تزويد العملاء بإرشادات تجعلهم هدفا يصعب الحصول عليه.

¹ – Benjamin Perrin, “promoting compliance if private security and military companies with international humanitarian law”, **International Review of the Red Cross**, Vol. 88, No.863, September 2006, P 613.

² – أحمد أبو الخير، المرجع السابق، ص. 138.

-استخدام السلاح دون اعتبار لإجراءاته وأوقات استخدامه.
-اللجوء إلى العمل بعيدا عن القواعد والقوانين السارية في الدولة، بحيث تمنح لنفسها صلاحيات احتجاز المواطنين ونصب الحواجز على الطرق دون ترخيص.
-القيام باتخاذ العديد من الأساليب التي تحقق نجاحا لها، حتى لو انتهكت حياة وخصوصية الإنسان.
ولا بد من التأكيد هنا، على أن تتعدد الأساليب والطرق التي تعمل بها هذه الشركات، لا تحكمها قواعد قانونية أو إجرائية محددة، فالحصانة القضائية ضد الملاحقة القانونية التي يتمتع بها أفرادها جعلتهم بحل من الالتزام بأي قوانين، ففي العراق مثلا، تقوم هذه الشركات بعمليات قتل وتدمير وتدمير انفجارات، وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وقانون الحرب، وكل القيم والأعراف الدولية المستقرة والمطبقة في الحروب، فهي إذن لا تقيم وزنا لا للقانون، ولا للقيم، والمبادئ، والمثل الإنسانية العليا، لأن غايتها الأسمى هو الربح المادي فقط.

المطلب الثالث: مجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

إضافة إلى الأدوار الأمنية واللوجستية، للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أيضا مجالات عمل تدخل في إطار أدوارها، وهي على النحو التالي¹:
-المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية، خاصة في الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية والانقلابات، حيث شهدت السنوات الأخيرة نموا متسارعا في صناعتها، لكن دون إطار قانوني محدد في القانون الدولي²، وهو ما يشبه نظام المرتزقة في مناطق النزاعات المسلحة الدولية، وأبرز مثال على ذلك، الشركة العسكرية الأمريكية بلاك ووتر في احتلال العراق وأفغانستان.
-عمليات حفظ السلام: تضطلع عدد من الشركات المتخصصة، لصالح الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في بعض عمليات حفظ السلام الدولي، ونزع الألغام، وحماية موظفيها ومقراتهم وتنقلاتهم، وحماية قوافل المساعدات الإنسانية في العديد من بؤر النزاع حول العالم، وخاصة بإفريقيا، من السودان إلى الصومال ونيجيريا ومالي وسيراليون وغيرها³، كما يستعان بها إما من قبل الدول غير الراغبة في إرسال

¹ - طالب، مرجع سابق، ص ص 53-54.

² - Babou Cisse, *La privatisation de la sécurité en Afrique : à la recherche d'une réglementation juridique appropriée*, (Lille II, Droit. Université du Droit et de la Santé, 2014), P. 45.

³ - علو، مرجع سابق.

أفراد عسكريين تابعين لها دعماً لجهود حفظ السلام، أو من الدول غير القادرة على ذلك¹، وذلك لعدم كفاية قواتها المسلحة أو لمواجهة مشاكل داخلية.

-الكوارث الطبيعية: تلجأ لها الدول في حالات لمواجهة مختلف الكوارث الطبيعية.

-صناعة الأمن البحري: وذلك بتأمين وسائل المواصلات البحرية، لا سيما البواخر التجارية التي تستخدم في نقل السلع والبضائع والمحروقات بين مختلف الدول، كحماية خطوط المواصلات الدولية، والخطوط التجاري البحرية من اعتداءات قراصنة البحر، لا سيما في المناطق التي تشهد انتشاراً لهذه القرصنة كخليج عدن، والمحيط الهندي، وسواحل الصومال،...

-التدخل الإنساني: تقوم مؤسسات العون الإنساني باستخدام هذه الشركات في تأمين نقل مواد العون، مثل منظمة كير وبرنامج الغذاء العالمي، وبسبب ذلك أصبحت هذه المؤسسات في أحيان عديدة في نظر الأطراف المتحاربة جزءاً من النزاع، لأنها تتعامل مع موارد مهمة مطلوبة في الحروب، وهي بذلك تشكل تهديداً حقيقياً للاستراتيجية العسكرية التي ترمي إلى وقف الدعم المدني للمجموعة أو المجموعات المتحاربة².

خلاصة القول، تتحدد أدوار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بتوزيع وظائفها ومجالاتها المتعلقة أساساً بالمشاركة في النزاعات المسلحة وحفظ السلم وأمن، عبر ثلاث قطاعات: الدعم، والتدريب والاستشارة، والعمليات والقتال المباشر، الأمر الذي يؤكد، أن لها وظيفتين أساسيتين³:

- دفاعية: في طبيعتها العسكرية الهجومية، وهو ما أكد عليه شيرور/Shearer، باعتبارها كيانات ذات تأثير استراتيجي، والثانية؛

-أمنية: تقتصر مهامها على حراس المناطق والممتلكات الخاصة، وهو ما أكد عليه سينغر/Singer وأفانت/Avant.

¹ - تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، A/67/340، الصادرة بتاريخ: 2012/08/30، ص. 14.

² - حسن علي الحاج أحمد، خصخصة الأمن، الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط. 1، ع. 123، 2007)، ص. 57.

³ - Christa Moesgaard, "Private military and security companies – from mercenaries to intelligence providers", DIIS working paper (09), (Copenhagen, Denmark, Danish Institute for International Studies, 2013), P.6.

المبحث الثالث: انعكاسات تنامي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: السياسية والقانونية

إن تزايد الطلب على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة مباشرة لتدهور الأوضاع الأمنية في العديد من الدول، الأمر الذي أوجد بيئة خصبة لنمو هذه الشركات وتوسع نشاطها، وقد ساهم ذلك في ترسيخ حضورها في أربع بيئات رئيسية لعدم الاستقرار:

1. المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة منخفضة الحدة والتي لا تفرض فيها الجيوش الوطنية سيطرة كاملة،

2. المناطق التي تعاني من فراغ أمني بعد انتهاء النزاع،

3. المناطق التي تشهد صراعات مسلحة دون تدخل فعال من قبل المنظمات الدولية،

4. والمناطق المضطربة في الدول النامية حيث تغيب سلطة الدولة المركزية.

ورغم أن القانون الدولي يجرم الارتزاق، فإن "المرتزقة الجدد" وجدوا في الصيغة المؤسسية لهذه الشركات غطاء قانونيا لممارسة أدوارهم في النزاعات الأهلية والحروب، مستفيدين من هشاشة المؤسسات الأمنية في الدول الضعيفة، غير أن التحول الأكبر في هذا المسار حدث مع الحرب الأمريكية على الإرهاب، إذ تصاعد دور هذه الشركات لتصبح فاعلا رئيسيا في ديناميكيات الحروب الحديثة، خصوصا في النزاعات ذات الطابع الأهلي، التي باتت ساحة لتفاعلات الأسواق الأمنية الخاصة.

وقد أدى الانتشار المنظم لهذه الظاهرة تحت مسمى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، في إطار توجه أوسع نحو خصخصة الأمن، إلى إثارة جملة من الإشكاليات المرتبطة بسيادة الدولة والشرعية القانونية، فاعتماد الدول، لا سيما الهشة منها، على هذه الشركات للقيام بوظائف أمنية تعجز عن أدائها، يفضي إلى إضعاف القطاع الأمني الوطني، ويعيق جهود إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية في إطار السيادة الوطنية واحتكار الدولة لوسائل الإكراه المشروع.

وعليه، فإن تنامي دور هذه الشركات لا يمثل مجرد استجابة أمنية ظرفية، بل يشكل تحولا هيكليا في طبيعة الفواعل ضمن العلاقات الدولية، ما يفرض ضرورة التوقف عند الأبعاد السياسية والقانونية والأمنية المترتبة على هذا التحول.

المطلب الأول: خصخصة الأمن وتهديد مشروعية الدول:

تكشف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مواطن ضعف بعض الدول، وتفاصيل هياكلها الأمنية والمؤسسية، لتصبح كأداة استخباراتية، إذ تنفذ هذه الشركات أجنادات الدول التابعة لها، وتماي شروطها على الحكومات الأضعف وتفرض خططا عسكرية تتوافق مع أهدافها الخاصة، وهو ما يتنافى وسيادة الدولة.

إن عدم استقرار أغلب دول العالم الثالث، سيشكل بلا شك مصدرا مهما للتهديدات الأمنية اللا تماثلية كالإهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية،...، والسبب في ذلك هو ضعف احتكارها لوسائل الإكراه المادي، أي القوة الشرعية، والتي أصبحت تنافسها عليها قوى إرهابية متمردة، الأمر الذي جعلها بيئة مناسبة لوجود ونمو هذه الشركات.

فمع دخول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة منافسة مع مؤسسات الدولة الأمنية، في إطار التخصص في مجال الأمن، ترتب عنه انعكاسات وتأثيرات مباشرة على المجتمع في الدول التي تعرف نزاعات مسلحة داخلية أو إقليمية، ويتضح ذلك من خلال:

-انتشار ظاهرة إحلال الجريمة بمختلف أشكالها؛

- بروز فاعلين دوليين جدد ذو صالحيهم الاقتصادية يعملون خارج الأطر الرسمية؛

- طغيان النزعة التجارية؛

-إخلال الدولة بالعقد الاجتماعي، والتخلي عن مهمة توزيع الأمن بشكل متوازن؛

-ضعف عملية المراقبة وتحمل المسؤولية من قبل الأجهزة التشريعية؛

-اختراق الأعراف الدولية، خاصة ما تعلق بحقوق الإنسان، وذلك في إطار استخدامها المفرط للقوة.

كما أنه، ومع انتشار ظاهرة الربيع العربي، التي شهدتها معظم الدول العربية بعد 2010، الأمر الذي شكل ربحا ونفودا بالنسبة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث ارتفع دخلها في تلك الدول من 5 مليار دولار سنة 2011، إلى 12 مليار دولار سنة 2012، إلى 14 مليار سنة 2013، و14 مليار سنة 2014، أي أن مجموع أرباح هذه الشركات في العالم العربي هو 45 مليار دولار خلال أربع سنوات.

فبالرغم من تعدد أدوار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إلا أن المنظومة القانونية الدولية ما تزال عاجزة عن الإحاطة بأنشطتها، فهذه الشركات تعمل ضمن مناطق رمادية قانونياً، مما يصعب من ضبط أفعالها أو محاسبتها في حال ارتكابها انتهاكات. أبرز التحديات القانونية تتمثل في:

• غياب اتفاقية دولية شاملة؛ تنظم عمل هذه الشركات بشكل صريح وملزم، رغم المحاولات مثل

مسودة اتفاقية الأمم المتحدة حول الشركات العسكرية الخاصة (2008)؛

• ازدواجية المسؤولية؛ هل تحمل الشركة أم الدولة المتعاقدة معها المسؤولية عند وقوع الانتهاكات؟

• إشكالية التكيف القانوني؛ هل يعد العاملون في هذه الشركات "مرتزقة" بالمعنى القانوني وفق

المادة 47 من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف؟ فمعظمهم لا تنطبق عليهم الشروط الستة اللازمة لتوصيفهم كمرتزقة، ما يمنحهم وضعاً قانونياً ملتبساً؛

• **الافتقار إلى آليات محاسبة فعالة؛** لا توجد محاكم دولية مختصة تنظر في سلوك هذه الشركات بشكل مباشر، باستثناء حالات نادرة أمام المحاكم الوطنية (كما حصل مع قضية "بلاك ووتر"). بناءً عليه، وبالرغم من التوجه نحو خصخصة الأمن، إلا أن دور الدولة في توفير الأمن الوطني سيبقى محورياً، لأن الشرعية التي تتمتع بها ورعايتها للصالح العام وقابلية الحكومة للمحاسبة، كل ذلك يضيف على أفعالها شرعية قد لا تتوفر لفاعلين آخرين، خاصة في إطار حفظ الأمن، وجعلها دولة ذات سيادة واستقلالية، وهو ما يحظى العمل به خاصة في الدول التي تعرف نزاعات وأزمات داخلية.

المطلب الثاني: انتهاك حقوق الإنسان: بين الممارسة والافلات من العقاب

يمثل استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مناطق النزاع أحد أبرز التحديات الأخلاقية والقانونية المعاصرة، وذلك بسبب تورط هذه الشركات في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دون أن تقابل هذه الانتهاكات بمحاسبة واضحة.

يندرج في هذا الإطار، عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مع الانتهاكات التي ارتكبتها، وأبرز مثال عن ذلك شركة "بلاك ووتر" الأمريكية بحق المدنيين في العراق، من أشهرها مجزرة ساحة النسر في بغداد (2007)، والتي راح ضحيتها 17 مدنياً عراقياً، ما أثار موجة استنكار دولية بشأن الإفلات من العقاب الذي تحظى به هذه الشركات.

والياً شركة "فاجنر" الروسية في مناطق في أفريقيا الوسطى، وشملت هذه الاتهامات منذ ديسمبر 2020، شملت: عمليات إعدام جماعي واعتقالات تعسفية وتعذيباً وتهجيراً قسرياً للمدنيين، واستهداف عشوائي لمنشآت مدنية، وعاملين في المساعدات الإنسانية، وبهذا تستمر المخاطر الأخلاقية لاستخدام المتعاقدين، مع استمرار صعوبة المساءلة القانونية.

وهو ما يشير إليه الخبراء في مجال إدارة التهديدات الدولية نتيجة غياب التنظيم القانوني لنشاط هذه الشركات، لكي لا تشكل خطراً على الدور السيادي للدولة في تأمين وظيفة الدفاع الوطني، غير أن هذا، لا ينفي اجتهادات فقهاء القانون الدولي الإنساني، في تحديد وضع موظفي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حالة النزاع المسلح.

الخاتمة:

نخلص مما تقدم إلى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

✓ تمثل شكلاً جديداً من أشكال الارتزاق الحديث، يتميز بدرجة عالية من التنظيم على مستوى الهيكل الإداري، والإطار القانوني، ومجالات التدخل، فقد أصبحت بمثابة كيانات تجارية تبرم عقوداً قانونية تهدف بالأساس إلى تحقيق الربح، مقابل ما تقدمه من خدمات عسكرية (مثل المهام الاستخباراتية،

التدريب العسكري، الدعم اللوجستي) وأمنية (مثل الحماية، تدريب أفراد الشرطة، وتقديم الاستشارات)، لا سيما في الدول التي تعاني من نزاعات داخلية أو توترات إقليمية. وبذلك، أضحت تمثل فاعلا غير دولتيا مؤثرا في مشهد العلاقات الدولية المعاصرة.

✓ شهدت تطورا متسارعا عبر مراحل تاريخية متباينة، غير أن فترة التسعينيات شكلت لحظة مفصلية لظهورها وانتشارها، مدفوعة بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي صاحبت نهاية الحرب الباردة، كما ساهم تغير موقف المجتمع الدولي إزاء هذه الشركات في توسع استخدامها، إذ باتت تعتبر أحيانا طرفا مشروعا ضمن عمليات حفظ السلام، وهو ما عزز الاتجاه نحو تقنين عملها ضمن أطر قانونية متباينة.

✓ ومع ذلك، فإن انتشارها المتزايد في ظل التوجه نحو خصخصة الأمن، أسفر عن تداعيات خطيرة على مفهوم السيادة ومستقبل الأمن الدولي، من أبرزها:

- أن هذه الشركات تعمل بمنطق تجاري بحت، ولا يستند التوظيف فيها إلى الانتماء الوطني، مما يثير مخاوف من تحوّل أفرادها إلى أدوات تدخل استخباراتية تهدف إلى التأثير في الشؤون الداخلية للدول المضيفة، وربما إضعافها أو تفكيكها؛

- إمكانية تعاقد هذه الشركات مع أطراف غير شرعية، كالجماعات المتطرفة أو شبكات الجريمة المنظمة، ما قد يسهم في إذكاء الفوضى والنزاعات المسلحة؛

- إخضاع الوظيفة الأمنية لاعتبارات السوق والربح، على حساب احترام القوانين والأعراف الدولية، وهو ما يحول الأمن إلى سلعة تشتري، بدل أن يكون حقا مكفولا للجميع؛

- ضعف الأطر القانونية والتنظيمية لدى كثير من الدول التي تستعين بخدمات هذه الشركات، مما يُقيد قدرتها على مراقبتها ومحاسبتها، لا سيما في حال ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛

- انتشار ظاهرة "التعاقد من الباطن"، ما ينتج إشكالات حقيقية في تحديد المسؤوليات القانونية، ويعقد جهود المساءلة والمحاسبة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

¹- أبو عجيب لقاء، آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، جنيف، 2014.

²- أحمد أبو الخير، مصطفى، استراتيجية فرض العولمة الآليات ووسائل الحماية، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

- ³-الحاج علي أحمد حسن، خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007.
- ⁴-كوكبرن ألكسندر، وسانت كلير جيفري. التحالف الأسود وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات والصحافة، ترجمة: أحمد محمود، ط1، ع 446، المشروع القومي للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة، 2002.

ثانيا: المقالات

- ⁵-حمزة عسل الحفاجي علي، "التنظيم القانوني للمسؤولية الجنائية للشركات الأمنية الخاصة في العراق: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة بابل العلوم السياسية، م.22، ع.6، 2014.
- ⁶-أحمد أبو خير مصطفى، "الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة"، مجلة جامعة ابن رشد، هولندا، ع.4، ديسمبر 2011.
- ⁷-بخير، طيب، "المركز القانوني لأفراد الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد7، ديسمبر 2016.
- ⁸-طالب ياسين، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية"، حويلات جامعة الجزائر 1، ع.32، ج.4، ديسمبر 2018.
- ⁹-عرسان خديجة، "الشركات الأمنية في ضوء القانون الدولي الإنساني". مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م. 28، ع.1، 2012.

ثالثا: التقارير الدولية:

- ¹⁰-تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، A/67/340، الصادرة بتاريخ: 2012/08/30.
- ¹¹-اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، 2015/08/25، متوفر على الرابط:

<https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/faq/pmsc-faq-150908.htm>

رابعا: المواقع الإلكترونية

- ¹²-بشندي محمد. تمدد "فاجنر": دوافع تصاعد تسليح الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، النشر: 2021/10/19، الاطلاع: 2021/11/02، نقلا عن <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6747> الرابط:

¹³-علو أحمد، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أذرع طويلة لمهام مختلفة"، مجلة الجيش: قسم دراسات وأبحاث، العدد 369 - آذار 2016 ، تاريخ الاطلاع: 2021/11/20، نقلا عن الرابط: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/>

¹⁴-عمار رضوى، خصخصة الأمن، تساعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، تاريخ النشر: 2015/06/23، تاريخ الاطلاع: 2021/11/20، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/41nj7tl>

¹⁵-شافعي بدر، "شركات الأمن الخاصة... الأسباب والوظائف والتداعيات"، تاريخ النشر: 2014/10/18، تاريخ الاطلاع: 2021/11/20، نقلا عن الرابط: <http://bit.ly/3IVj2H4>

خامسا: المراجع بالأجنبية:

¹⁶-Banégas, Richard. « De la guerre au maintien de la paix le nouveau business mercenaire ». Critique Internationale, n°1, 1998.

¹⁷-Cisse, Babou. La privatisation de la sécurité en Afrique: à la recherche d'une réglementation juridique appropriée. Droit. Université du Droit et de la Santé - Lille II, 2014.

¹⁸-KÁLMÁN, János. "Mercenaries Reloaded? Applicability of the Notion of 'Mercenaries' in Relation to Private Military Companies and their Employees". Acta Juridica Hungarica, 54, N 4, Budapest, Budapest, December 2013.

¹⁹-Keohane, Robert. After Hegemony, Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton University Press, 1984.

²⁰-Palomba, Junio Valerio , « **Private Military & Security Companies and the Pursuit of Legitimacy** », 2-10-2009, E-International Relations : <http://bit.ly/478q8Sw>

²¹-Perrin, Benjamin. "promoting compliance if private security and military companies with international humanitarian law". International Review of the Red Cross, Vol. 88, No.863, September 2006.

²²- WODARG, Wolfgang « **Private military and security firms and the erosion of the state monopoly on the use of force** », Repport Doc. 11787, Parliamentry Assembly , Concil of Europe, 22-12-2008 : <http://bit.ly/4l5E>

